الاقتصاد غير الرسمي و انعكاساته على الاقتصاد الجزائري

The informal economy and its impact on the Algerian economy

د. أمينة قهواجي[1] *، د. ليلى مطالي[2]، د. راضية بغدود[3]

[1] كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس (الجزائر)، a.kaouadji@univ-boumerdes.dz
[2] كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس (الجزائر)، l.metali@univ-boumerdes.dz
[3] كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة (الجزائر)، radiabouira@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/12/28 تاريخ القبول: 2020/06/14 تاريخ النشر: 2020/07/14

ملخص:

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من المواضيع المهمة في الوقت الحالي بالنظر لما يخلفة من آثار سلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي للدول، وهو ما جعله موضوع العديد من الأبحاث والدراسات التي تهدف في مجملها إلى تعريف وتفسير أسبابه والحد من توسع القطاع غير الرسمي. تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بالاقتصاد غير الرسمي، أسباب نموه وانتشاره مع دراسة آثاره وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، القطاع غير الرسمي، الاقتصاد الجزائري، الناتج المحلي الإجمالي

Abstract :

The informal economy is considered an important issue due to its negative economic and social effects. In fact, this phenomenon is actually the subject of many researches and discussions that attempt to identify and explain the factors involved in the emergence and development of the informal economy, and propose initiatives to reduce the informal sector. The aim of this study is to highlight the reasons for the formation and growth of the informal economy, as well as its impact on the Algerian economy

Keywords: Informal economy, Informal sector, Algerian economy, Gross Domestic Product

JEL Classifications O17 ،J46 ،E26

* اسم ولقب المؤلف المرسل: : أمينة قهواجي، الإيميل: a.kaouadji@univ-boumerdes.dz

1. مقدمة:

تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر التي استقطبت اهتمام الدول والحكومات، مما نتج عنه تزايد البحوث والدراسات التي تعني بها وتحاول تفسير أسبابها للحد من انتشارها والتقليل من آثارها على المجتمع ككل.

والجزائر من بين الدول التي يحتل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءا هاما من الاقتصاد ككل، والذي تنامى بشكل خاص بداية من منتصف الثمانينيات والتسعينيات، التي عرفت كفترات صعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، حيث شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة، انجر عنها بروز عدد من المشاكل التي ساهمت في نمو الظاهرة في البلد.
بناء على ما تقدم، تتحدد إشكالية هذه الدراسة كما يلي :

ما هي انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري؟

ومن أجل الإجابة على إشكالية البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور أساسية كما يلي:

- مفهوم الاقتصاد غير الرسمي وسماته
- آثار الاقتصاد غير الرسمي
- الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: أسبابه ومظاهره

2. مفهوم الاقتصاد غير الرسمي وسماته

نستعرض فيما يلي مفهوم الاقتصاد غير الرسمي وأهم خصائصه وسماته.

1.2. تعريف الاقتصاد غير الرسمي:

تتضمن أدبيات الاقتصاد عدة مسميات للاقتصاد غير الرسمي كالاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الأسود، وغيرها، وهي كلها مسميات تحاول إيجاد وصف شامل لهذه الظاهرة، لكن الملاحظ أنه يصعب الوصول إلى تعريف محدد ودقيق لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وذلك بالنظر لاختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها للنشاطات التي تدخل ضمن هذا النوع من النشاط. نستعرض فيما يلي جملة من التعاريف التي قدمت للاقتصاد غير الرسمي:

عرف Gutman الاقتصاد غير الرسمي على أنه: الناتج القومي غير المحسوب، أو ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي ولكنه لم يدخل ضمن هذه الحسابات لسبب أو لآخر[1] .

وطبقا لهذا المفهوم، فهو يتمثل في مجموعة الأنشطة غير المسجلة في الحسابات القومية وتشمل الإنتاج غير المعلن، قطاعات عديدة منها قطاع الزراعة، الصناعة، البناء، التجارة الداخلية، النقل والمواصلات، وغيرها[2].

كما عرفه Grossman بأنه تلك الأنشطة التي تتهرب من الرقابة المركزية، والتي يرتبط وجودها إما بهدف تحقيق ربح خاص أو مخالفة أو انتهاك قوانين الدولة[3].

بينما تناول البعض مفهوم الاقتصاد غير الرسمي من خلال شموله على ثلاث أوجه أو أنواع كما يلي: القطاع غير الرسمي، الاقتصاد غير الشرعي والاقتصاد التحتي، وبالتالي يتطلب الإلمام بمفهوم الاقتصاد غير الرسمي تعريف كل من هذه المفاهيم المشتقة وذلك على النحو التالي:

- **الاقتصاد الخفي:**

يعبر الاقتصاد الخفي عن الأنشطة الشرعية غير أن جزءا من إنتاجها أو كله يتم إخفاؤه لأغراض متعددة أهمها[4]:

- التهرب من دفع الضريبة على الدخل أو الرسم على القيمة المضافة، وباقي الرسوم الأخرى وذلك من خلال التصريح الجزئي بالإنتاج أو الدخل.
- الغش في الاشتراكات الاجتماعية والتصريح الجزئي بالتشغيل.
- انتهاك معايير العمل التي يحددها القانون.
- عدم احترام بعض الإجراءات الإدارية كالإجابة عن الأسئلة الإحصائية وعدم التسجيل،...الخ.

- **الاقتصاد التحتي:** Economie Souterraine

الاقتصاد التحتي هو الاقتصاد الذي يتهرب من الإطار القانوني (عدم دفع الضرائب، عدم دفع الاشتراكات الاجتماعية،...الخ)، وهذا إما باستخدام طرق غير شرعية والتي تضم الأنشطة الممنوعة من طرف القانون (كالمتاجرة في المخدرات، والأسلحة، ...الخ) أو عن طريق إخفاء هاته الأنشطة[5].

- **القطاع غير الرسمي:** Secteur informel

يمكن تعريف القطاع غير الرسمي بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد[6].

ويعرف مكتب العمل الدولي هذا القطاع على أنه مجمل النشاطات الصغيرة المستغلة بواسطة عمال أجراء وغير أجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها في توفير مناصب شغل ومداخيل لأولئك الذين يعملون بها، وكما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات ولا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة بفرض احترام التشريعات في المجال الضريبي والأجور الدنيا، والأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية وظروف العمل[7].

ويوضح المخطط التالي مختلف أنواع الاقتصاد غير الرسمي:

الشكل رقم (01): الاقتصاد غير الرسمي

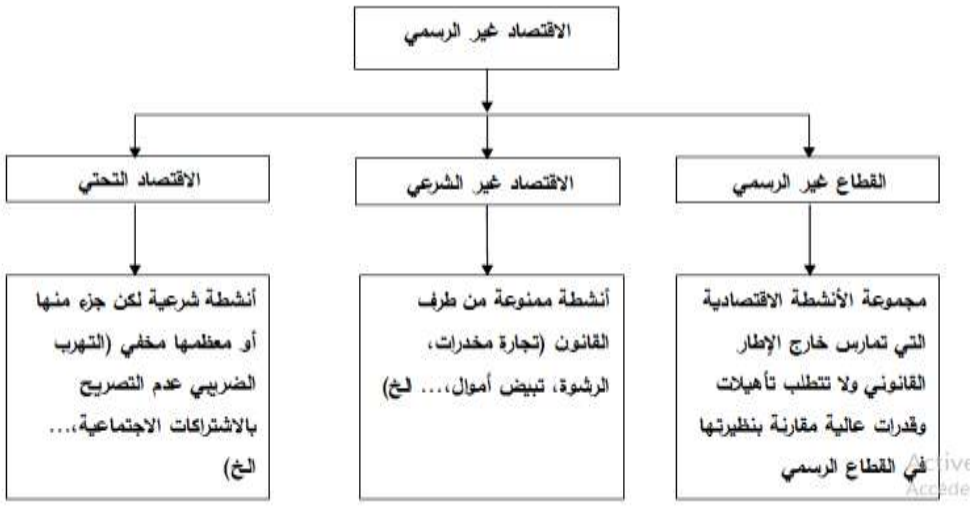

المصدر: قارة ملاك، 2010، ص 17

2.2. الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي:

يمكن تعريف الاقتصاد الرسمي على أنه مجموعة القواعد التي تسمح بالإنتاج، تسيير وإعادة توزيع الثروة التي يحتاج إليها المجتمع، وذلك وفق مبادئ العدالة وقوانين السوق السائدة داخل الحدود[8].

وحسب المنظمة العالمية للعمل (OIT)، فإنه توجد هناك عدة مميزات تساعد على التفرقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي[9]:

- الفرق بين المؤسسات على مستوى الاقتصاد الكلي حيث تظهر أنها غير متجانسة.
- **مرونة العمل: فبعض** الأنشطة يمكن أن تمارس بالموازاة بعقود رسمية وأخرى بعقود غير رسمية.
- **سهولة حواجز ممارسة الأنشطة غير الرسمية مقارنة بالأنشطة الرسمية** (المؤهلات، رأس المال، القروض،...الخ).
- يلعب القطاع غير الرسمي دورا كبيرا في استيعاب المهاجرين بدون وثائق، بالإضافة إلى كونه يستقبل أيضا المتعاملين الاقتصاديين المستبعدين من القطاع الرسمي.
- إن مستويات الدخول الخاصة بالأنشطة غير الرسمية تكون متأرجحة، فأحيانا تكون مرتفعة وأحيانا أخرى تكون منخفضة، عكس دخول الأنشطة الرسمية التي تكون في الغالب تتميز بالاستقرار نوعا ما.
- الاستجابة إلى القواعد والقوانين لأن القطاع غير الرسمي يمكن أن يتناقص إذا أصبحت القوانين أقل صرامة.
- **في القطاع الرسمي تدفع** الضرائب **والرسوم، أما في القطاع غير الرسمي فلا تدفع لا ضرائب ولا رسوم.**

ويوضح الجدول التالي أهم الفروق الموجودة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي كما يلي:

الجدول رقم (01): أوجه الاختلاف بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي

الاقتصاد غير الرسمي	الاقتصاد الرسمي
الأهداف الرئيسية: – تحقيق أقصى حد من الربح في السوق. – انعدام تشريع العمل. – سهولة الدخول، عدم احترام القواعد. – التمويل الذاتي. – عدم دفع الضرائب والرسوم. **هيكلة السوق:** – لا توجد حواجز عند الدخول إلى السوق. – التشغيل الذاتي، الأجرة على الوحدة المنتجة. – منتجات مقلدة. – أسواق غير محمية. **التكنولوجيا:** – تقليدية، مكيفة، منشأة. – الاستعمال المكثف للعمل. – وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة.	**الأهداف الرئيسية:** – تحقيق مداخيل في السوق. – تطبيق تشريع النقابات. – دخول، وجود نقابات. – الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية. – دفع الضرائب والرسوم. **هيكلة السوق:** – وجود الحواجز عند الدخول إلى السوق. – أجور وعقود العمل. – منتجات معيارية، علامات مسجلة. – أسواق محمية (الحصص، الرخص، الرسوم). **التكنولوجيا:** – حديثة ومستوردة. – الاستعمال المكثف لرأس المال. – إنتاج واسع النطاق.

المصدر: بورعدة حورية، 2014، ص 25.

3.2. سمات وخصائص الاقتصاد غير الرسمي:

يتميز القطاع غير الرسمي بعدة سمات يمكن من خلالها تمييزه عن القطاع الرسمي. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، فالخصائص الرئيسية للاقتصاد غير الرسمي هي[10]:

- **الدخل المنخفض:** بسبب قلة العوائد المتأتية من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي التي لا تفرض عليها ضرائب.
- **عدم توفر الأمان الوظيفي:** احتمال التعرض للطرد في أي وقت.
- **التمييز:** بين الأطفال والنساء والشباب.
- **طول ساعات العمل:** بسبب الدخل المنخفض والاعتماد على الأعمال كثيفة اليد العاملة.
- **قلة الانضمام إلى الضمان الاجتماعي أو عدمه:** فالعاملون لا يتمتعون بالتأمين الصحي، ولا يستفيدون من منح التقاعد أو التأمين على الأمراض أو البطالة.
- **انخفاض مستوى التدريب:** يتم التدريب على يد صاحب العمل أو المالك.
- **انعدام السلامة المهنية:** بسبب تردي ظروف وشروط العمل.
- **انعدام أو قلة التمثيل العمالي** (النقابات العمالية).

3. آثار الاقتصاد غير الرسمي:

للاقتصاد غير الرسمي آثار ايجابية وأخرى سلبية نوردها على النحو التالي:

1.3. الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي : يمكن إيجازها كما يلي:

- **الأثر على التشغيل:** حيث يساعد على حل أزمة البطالة ويزيد في معدلات التشغيل ويقلص من حدة الفقر، ذلك بسبب أن الاقتصاد غير الرسمي لا يحتاج إلى موافقات رسمية وإلى مستوى علمي معين وإلى أعمال معينة.
- **الأثر على ميزان المدفوعات:** يساعد على تخفيض الواردات من الخارج ومن ثم المساعدة في خفض العجز في ميزان المدفوعات للدولة.[11]
- يخلق زيادة جزئية في الطلب الكلي ودخول إضافية.
- ينتج بعض السلع والخدمات بأسعار منخفضة لتلبية حاجات الفئات ذات الدخول المتدنية.
- نظرا لتوسع حجمه، قد يكون حافزا للاقتصاد الرسمي أن يصبح اقتصادا تنافسيا.
- إمكانية المساهمة إلى جانب الاقتصاد الرسمي في رفع معدلات النمو عن طريق توظيف الاموال المتولدة من نشاطاته في ميادين الاستثمار المتعددة[12].

2.3. الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: تتمثل في الآتي:

1.2.3. الآثار الاقتصادية السلبية للاقتصاد غير الرسمي:

- **فقدان حصيلة الضرائب:** إن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه الضرائب، حيث لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها للسلطات الضريبية.

- **الأثر على السياسة النقدية:** وجود الاقتصاد غير الرسمي يعني زيادة الطلب على النقود وبذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة وتصبح سياسة البنك المركزي ليس لها أي تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي[13].
- سوء تخصيص الموارد اقتصاديا واجتماعيا بسبب اتجاه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، مما يترتب عليه انحطاط مستوى الأداء والكفاءة الاقتصاديين في النظام الاقتصادي.
- تعثر السياسة الاقتصادية المنتهجة على المستوى الكلي ومن ثم إعاقة أي تنبؤ بالمستقبل الاقتصادي وتعطيل تحقيق مبدأ الاستقرار الاقتصادي المنشود[14].
- تتمثل خطورة الاقتصاد غير الرسمي في أنه في حالة توظيف الأموال غير المشروعة في مجالات الاستثمارات المتعددة وإن كان يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، إلا أن الدافع لتوظيف أو استثمار هذه الأموال غير اقتصادي بقدر ما هو متعلق بإخفاء حقيقة مصدرها الاحتماء من المطاردة القانونية.
- يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات التي على أساسها تعد الإحصائيات الوطنية وبذلك تكون المؤشرات المستخلصة غير مناسبة لوضع السياسة الاقتصادية.
- ندرة البضائع في الاقتصاد الرسمي نتيجة الرقابة على الأسعار أو التوزيع بانتظام قد تزيد كثيرا أسعارها في اقتصاد السوق السوداء.
- اختلاف معدل النمو الاقتصادي، حيث أنه عندما يوجد الاقتصاد غير الرسمي، فإن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، ومن يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع، او تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي الرسمي[15].

2.2.3. الآثار الاجتماعية السلبية للاقتصاد غير الرسمي:

- توسيع دائرة الفساد وممارسة الرشوة ووجود علاقة بين الإجرام والاقتصاد غير الرسمي[16].
- غياب الحماية الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من أخطار اجتماعية على العمال.
- يساعد على انتشار الجريمة وانحراف الشباب لممارسة الأنشطة غير المشروعة.
- عدم المساواة بين عماله وعمال الاقتصاد الرسمي خاصة في توزيع العبء الضريبي.
- استغلال الأطفال والنساء بالعمل داخل محيط تنعدم فيه أدنى حقوق وقوانين العمل، ويولد تأثيرا سلبيا على الرغبة في مواصلة التعليم وهذا يؤدي إلى انتشار الأمية والجهل[17].

4. الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: أسبابه ومظاهره

1.4. أسباب نمو و انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

توجد مجموعة من العوامل المتعددة والمتشابكة والتي ساهمت في نمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر نذكر منها ما يأتي:

- الضغط على طلب العمل في القطاع الرسمي ومحدوديته.
- البيروقراطية وطول الإجراءات التي تتطلبها أنشطة القطاع الرسمي.
- القصور في السياسات الاقتصادية الكلية التي من شأنها توسيع النشاط الاقتصادي الرسمي[18].

- ارتفاع مستويات الضرائب والحقوق الجمركية: ارتفاع حجم الحقوق الجمركية أدى إلى التهرب من دفعها، إذ بدل ان تفرض على السلع المنافسة للمنتوج الوطني أو السلع الكمالية، وجهت نحو السلع واسعة الاستهلاك. أما فيما يخص الضرائب فإن المكلف يشتكي دائما من تعقد النظام الجبائي الجزائري وعدم عدالته، وعدم استقرار قوانين الجباية إضافة إلى ثقل العبء الجبائي بسبب تعدد الضرائب وارتفاع معدلاته[19].
- عدم مرونة الجهاز المصرفي الجزائري مما يؤدي إلى عرقلة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما أدى إلى البحث عن طرق وفرص بديلة في القطاع غير الرسمي.
- تدني كفاءة وجودة خدمات القطاع العام والعاملين، والفساد بكل أشكاله الإداري، المالي، والأخلاقي، خاصة في الإدارات العامة، وعدم تطبيق القوانين بصرامة لمعالجته، وهذا ما شجع الأفراد للدخول في الاقتصاد غير الرسمي وتوسيع دائرته.
- الإحالة على التقاعد أو التقاعد النسبي في سن مبكرة، خاصة في القطاع العسكري وقطاع التربية والتعليم (لأن هذين القطاعين يشغلان نسبة معتبرة من اليد العاملة في الجزائر)، تجد الشباب في سن الثلاثينات متقاعد فيسعى إلى البحث عن فرصة عمل أخرى لتحسين دخله المالي ويكون له ذلك في القطاع غير الرسمي سهلا.
- حالة اللاستقرار الأمني في دول الجوار مما أدى إلى دخول عمالة غير شرعية عبر الحدود على الجزائر، هروبا من الحروب والفقر في بلدانهم وبحثا عن سبل العيش، خاصة من النيجر، مالي وليبيا وحتى نيجيريا، حيث يزحف آلاف من المهاجرين إلى الجزائر سنويا، أغلبيتهم ينشطون في مجال البناء والأشغال العامة بأجور زهيدة وغياب ظروف العمل وإجراءات السلامة، وهذا ما جعل أصحاب الورشات يفضلون تشغيل اللاجئين الأفارقة بدلا من الجزائريين الذين يطلبون أجرة مرتفعة[20].
- عوامل أخرى مثل:
  - زيادة البطالة لا سيما بين حملة الشهادات العليا .
  - ضعف التعليم الجامعي وعدم موائمته مع احتياجات سوق العمل من حيث الكفاءة والاختصاصات المطلوبة نظرا لانخفاض فرص العمل وارتفاع معدل نمو القوى العاملة، مما يجعل الوافدين الجدد على سوق العمل أكثر المتضررين حيث لا يجدون وظائف وأعمال مناسبة وبالتالي يكون خيارهم الانضمام إلى القطاع غير الرسمي.
  - تراجع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي الذي يستطيع استيعاب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة[21].
  - النمو الديموغرافي المتزايد والفجوة بين مخرجات المؤسسات التعليمية وفرص العمل.
  - الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاحات الهيكلية، الخوصصة والأزمات الاقتصادية.
  - عدم قدرة الدولة على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان التشغيل[22].

2.4. القطاعات غير الرسمية الأكثر انتشارا في الجزائر:

هناك عدة قطاعات تعتبر مصدرا مهما للاقتصاد غير الرسمي وللتشغيل غير الرسمي في الجزائر نذكر منها ما يأتي:

1.2.4. قطاع التجارة: يعتبر قطاع التجارة من بين أهم القطاعات التي توفر مناصب شغل هامة للعمالة غير الرسمية وفي بعض الحالات حتى العمالة الرسمية بعدد محدود في اليوم. وتمارس التجارة غير الرسمية في أسواق موازية (حيث أسعار المواد والخدمات أقل من أسعار السوق الرسمية نظرا لحجم العرض الوافر)؛ كما تمارس في أسواق سوداء (حيث أسعار المواد والخامات أعلى من أسعار السوق الرسمية نظرا لمحدودية العرض وكثرة الطلب) [23].

وتشير بعض التقديرات إلى وجود أكثر من 60% من التجارة المحلية في الجزائر تتم عبر السوق الموازية وتكلف الدولة حوالي 25 مليار د.ج سنويا. وبحسب وزارة التجارة فإن حجم المعاملات التجارية التي تمت بدون فوترة في سنة 2017 بلغت 116 مليار د.ج، اما بعض المصادر الاخرى فترفع الرقم على أكثر من ذلك بكثير حيث أن 50% من رقم أعمال المتعاملين الاقتصاديين ناتج عن عمليات ذات صلة بالقطاع غير الرسمي، بسبب رفض تجار الجملة والتجزئة التعامل بالفاتورة مع الشركات المنتجة من أجل توزيع منتجاتها، وبالتالي فعدم استخدام الفوترة لا يسمح للدولة من تحديد عدد وقيمة الخاضعين للضريبة ن فتضع هذه المبالغ على خزينة الدولة[24].

ومن أسباب انتشار التجارة غير الرسمية نذكر ما يلي:

- ارتفاع معدل البطالة عند الشباب خاصة الذين يطلبون العمل لأول مرة.
- غياب الشفافية في ممارسة الأنشطة التجارية وغياب استعمال الشيكات في العمليات التجارية
- تحرر التجارة الخارجية أدى إلى فتح الأسواق على السلع والخدمات الأجنبية مما ساعد على تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية وانتشار السلع المغشوشة في الأسواق الجزائرية[25].

حيث تشير الدراسات أن حوالي 80% من المنتجات المزورة مصدرها الاستيراد غير الشرعي خاصة من خلال من يعرفون بتجار الشنطة وأن 55% من البضائع المقلدة آسيوية المنشأ خاصة من الصين وتايوان وتايلندا، متبوعة بدول أوروبا الشرقية خاصة روسيا وأوكرانيا، وحتى من ايطاليا وتركيا؛ في حين تمثل السلع المنتجة في الجزائر والمقلدة ثلث المنتجات المتداولة[26].

2.2.4. قطاع البناء والأشغال العمومية: يعتبر من بين أهم القطاعات المغذية للاقتصاد غير الرسمي، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي أسفر عنها غلق العديد من المؤسسات العمومية، وبالتالي خلق الجو المناسب لنشوء مؤسسات مصغرة غير رسمية[27]. ونميز الحالات التالية من التشغيل غير الرسمي في هذا القطاع:

- ورشات رسمية توظف عمالة رسمية (مصرح بها) وعمالة غير رسمية (غير مصرح بها).
- ورشات غير رسمية تنشط في إطار غير رسمي في الغالب (انجاز مساكن أو ورشات عمل فوضوية) بتوظيف عمالة غير رسمية.
- ورشات تنشط في إطار رسمي لمشاريع بناء رسمية مرخصة لورشات رسمية أخرى بتوظيف عمالة غير رسمية، أو عمال متقاعدين ذوو خبرة في قطاع البناء.
- تعقيدات إجراءات الحصول على عقود الملكية العقارية وكذا إجراءات وتكاليف رخص البناء، مما يجعل البناء من البداية غير رسميا، وبالتالي العمالة غير رسمية أيضا[28].

وتشير بعض التقديرات أنه من ضمن 300 ألف مؤسسة ناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية ، 30% منها تنشط في السوق الموازية، في حين 50 % من عمال هذا القطاع الذي يوظف أكثر من 100 الف شخص يعملون بطريقة غير قانونية، كما أن حوالي 4 % من اليد العاملة غير المصرح بها هي يد عاملة أجنبية من مختلف الجنسيات أغلبهم صينيين وأفارقة بالإضافة إلى السوريين[29].

كما توجد أيضا قطاعات أخرى تنشط في القطاع غير الرسمي كقطاع المنتجات الغذائية، قطاع النسيج، وصناعة الأثاث...الخ.

3.4. حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

اهتمت برامج الإصلاح الاقتصادي التي باشرتها الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي بالمتغيرات الاقتصادية الكلية التي رافقت النمو، لكن على مستوى المؤسسة، تشير البيانات أن نتائج هذه الإصلاحات ساهمت بشكل كبير في تقليص العمالة، ودفع أعدادها إلى العمل في سوق الأنشطة غير الرسمية، والنتائج تؤكدها برامج التعديل الهيكلي التي انتهجتها الجزائر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والتي أدت إلى فقدان أكثر من 360 ألف منصب شغل وتسرب أكثر من 600 ألف تلميذ سنويا، علما أن هذه النتائج أظهرت سلوكيات لم تكن موجودة في المجتمع الجزائري، والتي يعبّر مضمونها عن تنامي أنشطة غير مقننة خارج المحاسبة الوطنية[30]، فعلى سبيل المثال بلغ الحجم الكلي لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر 32.2% من حجم الناتج المحلي الإجمالي سنة 2007[31]، وقد بلغ 60 مليار دولار نهاية 2011، أي ما يعادل 30 % من الناتج الداخلي الخام[32].

وتقدم البيانات الواردة في الجدول أدناه حجم الاقتصاد غير الرسمي بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1995 –2016.

الجدول رقم (02): حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر نسبة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1995 –2016

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قطاع غير رسمي	35.51	33.07	32.17	36.33	34.02	34.10	32.82	33.88	36.51	37.83	38.15
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قطاع غير رسمي	40.18	43.68	43.67	42.93	44.43	47.57	50.45	46.23	49.53	50.98	47.43

المصدر: قوري يحي عبد الله، 2018.، ص 49.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر قدر سنة 1995 بـ 35.51% من الناتج الداخلي الخام ليشهد انخفاضا ضئيلا خلال سنتي 1996 و1997، من 33 إلى 32 % من حجم الناتج الداخلي الخام، حيث أنه باستثناء الارتفاع الذي شهدته سنة 1998، فقد عرف استقرارا سنتي 1999 و 2000 ليبدأ في التراجع سنة 2001. متبوعا بزيادة بنسب مستقرة ابتداء من سنة 2002 بحوالي 1 و 2% باستثناء سنة 2009 التي عرفت انخفاضا طفيفا بحوالي 1% ليبلغ 42.93%، ثم ارتفع من جديد إلى أن وصل إلى حوالي 50% في نهاية 2012.

و يلاحظ من الجدول أيضا أن حجم القطاع غير الرسمي انخفض إلى حدود 46% سنة 2013 ليرتفع من جديد سنتي 2014

و2015 ليصل إلى 50.98% من الناتج الداخلي الخام وهي تعتبر نسبة كبيرة إذا ما قورنت بما كانت عليه سابقا.

كما تشير الإحصائيات إلى أنه على الرغم من انخفاض حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال سنة 2016 حيث بلغ ما يقارب 47.4% من الناتج الداخلي الخام، إلا أن هذه النسبة تبقى مرتفعة مقارنة ببعض الدول النامية الأخرى على غرار مصر والمغرب [33].

كما قدر العمل غير الرسمي باستثناء قطاع الزراعة بـ 391000 عامل غير منتسب في لإطار الضمان الاجتماعي وهذا سنة 2010، والذي يمثلون نسبة 45.6% من اليد العاملة الإجمالية خارج قطاع الزراعة[34]. ويمكن عرض تطور العمل غير الرسمي للفترة 1995-2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور العمل غير الرسمي للفترة 1995-2015

الوحدة : ألف عامل

السنة	1995	1999	2000	2005	2010	2012	2014	2015
العمل الرسمي	5.436	8.589	5.725	8.044	9.736	11.423	10.239	10.600
% العمل غير الرسمي	% 33.1	% 15	% 20.2	% 26.8	% 37.4	% 45.6	% 41.2	% 49.2

المصدر: بلقايد ثورية، 2019، ص 140.

حيث يلاحظ من خلال الجدول تذبذب في حجم العمل الرسمي عبر السنوات، حيث ارتفع سنة 1999 لينخفض سنة 2000 بنسبة تفوق 33 % ، ليعرف ارتفاعا متزايدا ابتداء من سنة 2005، حيث حقق أعلى قيمة له سنة 2012 قدرت بأكثر من 11 مليون عامل، لينخفض مجددا سنة 2014 ليشهد بعدها ارتفاعا أخر سنة 2015.

ويمكن إرجاع الارتفاع الذي شهده العمل غير الرسمي إلى الإصلاحات التي تم انتهاجها ابتداء من سنة 1995 والتي نجم عنها تسريح العمال بشكل كبير بسبب الخوصصة وغلق مؤسسات كانت تشغل نسبة معتبرة من المواطنين، مما أدى إلى تحويل اليد العاملة من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي [35]، فحجم الاقتصاد غير الرسمي يفرض نفسه بالموازاة مع الاقتصاد الرسمي ويرافق ذلك استقطاب للعمالة غير الرسمية والتي لم يستوعبها سوق العمل الرسمي[36]، وبالتالي خلق فرص عمل والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة.

5. الخاتمة:

عالجنا من خلال هذا البحث موضوع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و انعكاساته على الاقتصاد الرسمي ، ولقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج نورد أهمها على النحول التالي:

- على الرغم من وجود خلاف حول تعريف موحد للاقتصاد غير الرسمي، إلا أنه يوجد اتفاق حول ضرورة دراسته والبحث في أسبابه.
- توجد مجموعة من العوامل المتداخلة التي ساهمت في تنامي الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر منها انتشار الفساد

والبيروقراطية خاصة في الإدارات العامة، وطول الإجراءات التي تتطلبها أنشطة القطاع الرسمي، وعدم مرونة الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى البحث عن طرق وفرص بديلة في القطاع غير الرسمي، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل زيادة البطالة وضعف التعليم الجامعي وعدم موائمته مع احتياجات سوق العمل من حيث الكفاءة والاختصاصات المطلوبة.

- يساهم الاقتصاد غير الرسمي في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة جزئية في الطلب الكلي بتوفير بعض السلع والخدمات بأسعار منخفضة.
- ينتج عن الاقتصاد غير الرسمي آثار سلبية على كل من الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، تتمثل أساسا في فقدان حصيلة الضرائب التي يفترض أن توجه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن عرقلة التنبؤات الاقتصادية نتيجة لعدم صحة البيانات والمعلومات المعتمدة في إعداد الإحصائيات الوطنية. كما تظهر الآثار الاجتماعية السلبية للاقتصاد غير الرسمي من خلال توسيع دائرة الفساد وممارسة الرشوة، انتشار الجريمة، الأمية والجهل.
- هناك عدة قطاعات تعتبر مصدرا مهما للاقتصاد غير الرسمي وللتشغيل غير الرسمي في الجزائر أهمها قطاع التجارة ، البناء والأشغال العمومية، كقطاع المنتجات الغذائية، قطاع النسيج، وصناعة الأثاث.
- تشير بعض التقديرات إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي والتشغيل غير الرسمي في الجزائر قد عرف ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الماضية مقارنة ببعض الدول النامية الأخرى، مما يؤكد أن الاقتصاد غير الرسمي قد فرض نفسه بالموازاة مع الاقتصاد الرسمي ويرافق ذلك استقطاب للعمالة غير الرسمية والتي لم يستوعبها سوق العمل الرسمي، وبالتالي خلق فرص عمل والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة.

وفي ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- توسيع القطاع الرسمي وبالتالي يحل محل القطاع غير الرسمي.
- تسهيل الإجراءات الإدارية (التراخيص الإدارية، الإجراءات المالية والتجارية...الخ.)
- اتخاذ الإجراءات التي تحد من الفساد والرشوة وترسيخ ثقافة الحوكمة في المؤسسات الحكومية لتكريس مبادئ الشفافية والعدل والمساواة، بما يحسن المناخ الاستثماري ويعزز مناخ المنافسة الشريفة.
- ضرورة التنسيق بين مختلف الإدارات والمؤسسات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي (الجمارك، الضرائب، وزارة التجارة المؤسسات المالية).
- إصلاح المنظومة المالية والبنكية لترقية الاستثمارات وإزالة العقبات والبيروقراطية في التعاملات المالية.
- إصلاح الأجهزة الضريبية مع الاستفادة من تجارب البلدان الناجحة في مكافحة التهرب الضريبي.
- تقديم التحفيزات للشركات التي تعمل بطريقة غير رسمية لتشجيعها على الدخول إلى السوق الرسمي، مع تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباعتبارها القاعدة الأساسية للنهوض بالقطاع الاقتصادي والصناعي، فضلا عن دورها الفعال في استقطاب اليد العاملة والتقليص من حدة البطالة.
- الاهتمام بتطوير التعليم الجامعي مع مراعاة توافق التخصصات المدرجة مع احتياجات سوق العمل.
- زيادة استيعاب اليد العاملة القادمة إلى سوق العمل.
- استخدام الأسس والأساليب العلمية في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، والأخذ بعين الاعتبار الإحصائيات المحصل عليها عند إعداد البرامج والسياسات الاقتصادية.

6. قائمة المراجع:

[1] بن موسى كمال، براغ محمد، **ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه و أثاره**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 4-2013، ص 194. متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17648

[2] نفس المرجع السابق، ص 195.

[3] بورعدة حورية، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر- دراسة سوق الصرف الموازي**، رسالة ماجستير، في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014، ص 22.

[4] قارة ملاك، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر- مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسينغال**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 15.

[5] نفس المرجع السابق، ص 10.

[6] بودلال علي، **القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره، مجالاته و سبل استقطابه**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 6، ديسمبر2016، ص 9. متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/30850

[7] بلقايد ثورية، بن زاير مبارك، **البطالة والقطاع غير الرسمي في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 6، سبتمبر2016، ص 127. متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/11877

[8] عبد الناصر بوثلجة، كمال مطهري، **رهان الانتقال من الاقتصاد الغير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي " تجارب دولية ومحلية"**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد6، ديسمبر 2016، ص 79. متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/30854

[9] المرجع السابق، ص 80.

[10] حمودة رشيدة، **إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين تجربتي: الجزائر ومصر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص 17.

[11] علي بودلال، **القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري – دراسة تحليلية تقييمية للفترة 1970-2010**-، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار الجزائر، المجلد 12، العدد 26، ديسمبر 2013، ص ص 8، 9. متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17668

[12] محمد زعلاني، **شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري- تأصيل المعني، بحث في الأسباب والآثار**-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، ديسمبر 2011، ص 210. متاح على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49312

[13] نسرين يحياوي، **الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص 295، متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5293

[14] محمد زعلاني، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[15] علي بودلال، **انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري – دراسة قياسية تحليلية**-، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 02، العدد03، جويلية 2012، ص 143. متاح على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/7354

[16] كمال بن موسى، محمد براغ، مرجع سبق ذكره، ص 209.

[17] نسرين يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 295.

[18] علي بودلال، **القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري – دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000**-2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، شتاء 2014، ص 12، 13. متاح على الرابط: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah65aliboudalal.pdf

[19] نسرين يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 298.

[20] مغنية موسوس، **ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص ص 180، 181. متواجد على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/61624

[21] ثائر محمود رشيد، **اقتصاد الفساد وخفايا اقتصاد الظل في العراق- أسبابه ونتائجه وسبل مواجهته-**، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، ص126. متواجد على الرابط: http://www.nazaha.iq/images/nazaha-mag/r01/pdf/part4.pdf

[22] نسرين يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 294.

[23] الرشيد بوعافية، مروان بن قيدة، **التشغيل غير الرسمي في الجزائر وإشكالية تقييمه**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 09، أفريل 2018، ص 252. متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/53945

[24] مغنية موسوس، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[25] علي بودلال، **انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري – دراسة قياسية تحليلية–**، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[26] مغنية موسوس، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[27] علي بودلال، **القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري – دراسة تحليلية تقييمية للفترة 1970-2010**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[28] الرشيد بوعافية، مروان بن قيدة، مرجع سبق ذكره، ص 253.

[29] مغنية موسوس، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[30] بن عزوز محمد، دحماني يونس، **القطاع غير الرسمي وجدل إدماجه في النشاط الاقتصاد القانوني- حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 8، الجزء1، 2017، ص 389. متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/21713

[31] حمودة رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص 246.

[32] بودلال علي، **القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره، مجالاته وسبل استقطابه**، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[33] قوري يحي عبد الله، **تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة (1970-2016)**، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، المجلد 8، العدد 1، 2018.، ص 46. متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/57616 .

[34] **Enquête emploi auprès des ménages 2010**, p11. Disponible sur le site : www.ons/IMG/PDF/PUBLICATION_EMPLOI\2010.PDF

[35] بلقايد ثورية، **الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي وتحديات سوق العمل الجزائري – دراسة حالة المرأة والممارسة غير الرسمية بولاية بشار 2017-2018**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل المؤسساتي والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019، ص 140 .

[36] الرشيد بوعافية، مروان بن قيدة، مرجع سبق ذكره، ص 263.